

قوله اظورها انه لا ينفق ظهرا لموس وعرا حد روايتان
واقفوا عليان من مس فربه بغير يده من اعضاها الا
لا ينفق وضوء **واختلفوا** في مسه بياطن كره فقال ابو حنيفة
رضي الله عنه وارضاه لا ينفق وضوء وقال الشافعي و**اجمعي** في
عنه ينفق وعن احمد رواية اخرى انه لا ينفق وقال مالك
في رواية **المريين** مثل وفي رواية المرافين المراعاة
اللذ فان وجدت انتقض وان لم توجد لم تنتقض كل من النساء ^{والله}
نضوا **واجمع** من راي الانتقاض علي ان ذلك فيما اذا كان
حايلا وان كان من وراء حائل لم ينتقض الوضوء بحال الا مالك لا يفرق
عنه بين وجود الحائل وعدمه اذا لم يكن من الصفات فيجديع اللذة
المعتبرة وعنه فان مسه بظهور كره لم ينتقض وضوء عند الشافعي قولا
واحد فان مسه باصبع زائدة او نحو كره او بما بين الاصابع فلا ^{يحتسب}
وجها فقال ابو حنيفة ومالك رضي الله عنهما لا ينتقض وضوء بكل
حال وقال احمد في مشهوره عنه ينتقض **واجمعي** علي ان لا وضوء
علي من مسه انثيين سوا كان من وراء حائل او غير حائل علي ان ^{الظاهر}
الامر وان كان لشهوة لا ينفق الوضوء ووافق ابو سعيد
الاصمغري من اصحاب الشافعي **واختلفوا** في المرة تنس فيها
هل ينفق

هل ينفق وضوء ما فقال مالك لا ينفق من اصحاب مالك من اغتبر ذلك
بالتهيم وقال الشافعي ينفق وضوءها قولا واحدا عن احمد
رواية احمد عاروا والمرور فان قد سئل عن امرأة تنس
فوجهها هل هي مثل الرجل تنس فقال لم اسمع فيه شيئا
انما سمعت في الرجل نظام هذا انه لا يجب الوضوء والرواية **الاخرى**
انها ينفق وضوء **واختلفوا** فيمن من خلفه الدبر فقال ابو حنيفة ومالك
واحمد رضي الله عنهم في احادي الروايتين لا ينفق وضوء وقال
الشافعي و**احمد** في الرواية الاخرى ينفق وضوءه ولا شافعي قولا
اخر انه لا ينفق **وكذا** ابن القاص عن **واجمعي** في كل لحم الجزير
والرداة وغسل الميت لا ينفق الوضوء وقال الشافعي في القدم
كل لحم الجزير ينفق **وكذا** ابن القاص **واجمعي** علي ان التقطع
في الصلوة بطلها **واختلفوا** في انتقاض الوضوء الا با حنيفة رضي
الله عنه فان قال ينفق الوضوء ايضا اذا كان في صلوة كان
ركوع وسجود **واجمعي** علي ان من يتقن الطهارة وشكر في الحلات
فهو علي الطهارة الا مالكا فان قال يبي علي الحلات وشكر في غير
رواية اخرى كذهب الجماعة **واجمعي** ان الغسل يجب بالتنقاه
الختانين وكيفية الغسل ان يغسل ماله اذا وغسل بده تعوط